

العربية لحقوق الانسان: هدم المنازل الجماعي في رفح جريمة حرب



الخميس 6 نوفمبر 2014 12:11 م

نددت المنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا بقرار تهجير أهالي رفح وقالت في بيان لها ان القرار الذي اتخذته سلطات الانقلاب جاء - وفق تصريحات رسمية - ردا على هجوميين في سيناء قُتل على إثرهما 33 فردا من عناصر الجيش قبل ثلاثة أيام من القرار ، وعلى الرغم من أن التحقيقات الأولية كشفت عن تورط أحد ضباط الجيش المفصولين في العملية مستعينا ببعض المرتزقة ، إلا أن وسائل الإعلام المصرية الانقلابية والتصريحات الرسمية للسلطات سارعت على الفور إلى تحميل عناصر من قطاع غزة المسؤولية الكاملة عن هذه العملية ، وتعالق أصوات التحريض في وسائل الإعلام المحلية على إقامة منطقة عازلة وسد كافة الأنفاق وإغلاق معبر رفح بشكل دائم □

وقالت المنظمة إن سياسة التهجير القسري التي اعتمدها الحكومة المصرية تؤدي إلى تعميق الظروف الكارثية التي يعيشها سكان سيناء الذين يعانون من التهميش على مدار عقود وازدادت ظروف السكان سوءا بعد الثالث من يوليو 2013 حيث تشدد السلطات قبضتها الأمنية بعيدا عن أي رقابة .

مشيرة الى أن المعاناة الإنسانية التي أصابت مئات الأسر جراء هذا القرار الذين هدمت منازلهم ودمرت رؤوس أموالهم من مشروعات وأراض مستصلحة استغرقت سنوات كى تؤتي ثمارها ، إضافة إلى حرمانهم من مجتمعاتهم وتضييع حقوقهم لقاء ثمن بخس .

مؤكدة أن القرار لا يتضمن أي تعويضات مادية عن المشروعات التجارية أو الأراضي الزراعية المستصلحة والتي هي مصدر رزق هؤلاء المواطنين الوحيد، فسبل كسب الرزق في سيناء قليلة وشاقة وكثير من هذه الأسر يعتمد على الرعي أو الزراعة و تعاني أغلب المناطق في سيناء من غياب البنية التحتية اللازمة لبدء أي نشاط تجاري أو زراعي □

وأوضح بيان المنظمة ان تصدير الحلول الأمنية والعسكرية بشكل مبالغ فيه دون الحلول السياسية والاجتماعية في مجتمع ذو طابع قبلي كالمجتمع السيناوي تحت مبرر محاربة الإرهاب، لم يبدو بعد ستة عشر شهرا أنه يزيد الاستقرار وتحقيق الأمن، بل يؤدي إلى إذكاء روح الانتقام مما يساهم بشكل مباشر إلى تهينة مناخ التطرف □

وقالت المنظمة العربية إن السلطات الانقلابية لا تظهر أي احترام للقانون الدولي او القانون الداخلي ونصوص القانون المتعلقة بحقوق الإنسان في مصر ليست سوى حبر على ورق ، فالنص الصريح المباشر في الدستور المصري في المادة 36 ينص على "يحظر التهجير القسري التعسفي للمواطنين بجميع صورته وأشكاله ، ومخالفة ذلك جريمة لا تسقط بالتقادم".

وأوضحت المنظمة ان الانقلاب انتهك بالقرار البنود الأساسية في القانون الدولي التي تحمي حقوق الفرد في كافة الظروف ، مثل حق الفرد في عدم تجريدته من ملكيته بشكل تعسفي ، وعدم تعريضه للتدخل التعسفي في خصوصيته وعائلته وبيته ومراسلاته . واعتبرت سياسة هدم المنازل انتهاكا خطيرا لحق الأفراد في سكن مناسب وحق الفرد في حرية اختيار مكان الإقامة ، وحقه في الحماية المتساوية أمام القانون دون تمييز .

وقالت المنظمة انه بالإضافة الي ما سبق فان سياسة هدم المنازل تشكل نوعا من العقاب الجماعي للمواطنين ويعتبر نوعا من أنواع التعذيب النفسي تنزل في الضحايا نتيجة لفقدانهم ممتلكات تعبوا في تأسيسها سنوات كما أنه يحرّمهم من مجتمعهم الذي عاشوا وتربوا فيه □

كما قالت المنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا تؤكد أن ما يمارسه الانقلاب من تهجير قسري للمواطنين في سيناء يرقى إلى مستوى جريمة حرب وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي حظرت هدم منازل المدنيين والنقل القسري الجماعي أو الفردي للأشخاص أو نفيهم من مناطق سكنهم إلى أماكن أخرى □

وأعلنت المنظمة أن تهجير المواطنين من سيناء وعزل المنطقة الملاصقة لقطاع غزة - رغم عدم وجود أي دليل على تورط أي من قاطني غزة

في العمليات الإرهابية في سيناء - لا يصب إلا في صالح إسرائيل ويهدف لخنق سكان قطاع غزة الذين حرموا من الحركة فوق الأرض بشكل طبيعي حتى من خلال المعبر المصري الفلسطيني جراء تعنت السلطات المصرية التي تخلق أعداء وهميين لتحقيق مكاسب سياسية ولتبرير ممارساتها غير القانونية